

برؤه اوهرم بقوي عدلا طب او بمقرته وهو
 عارف بالقلب بخلاف العارف ووقع في نفسه
 حصول العصب فانه لا يكفى وبينه وبين
 ملكه مرحلتان او اقل واشتد ضناه بان يمكنه
 الثبوت على الراحله بوجه وان كالمكيا اي فله
 الانابه كما في شرح الارشاد والعباب ومختصر
 بافضل والنهايه خلافاً لما شيه والتحف قال فيها
 بل نكفه بنفسه اي من بينه وبينه ^{منها} دونها
 فان يخرج عنه بعد موته من تركته وكل
 من الوارث والاجنبي الحج والا حجاج
 عن من لم يستطع في حيوته على المعتد
 نظر الى وقوع حج الاسلام عنه وان لم يكن
 مخاطباً بها في حيوته ولو احرأ المتبرع من
 دون الميتات كملكه وجب الدم على المتبرع بحجر
 النقص كترك ما هو به او ارتكاب محظور

والمطوع

والتقوى لا يفعل عن الميت ولو غير كامل لا من
 الوارث ولا من غيره الا ان اوصى به خلافاً
 للمخيفه فجزوه في النفل بغير وصية ومنصوه
 في الفرض الا بوصيه عكس ما عليه الشافعيه و
 كذلك في الميتات العبره عندهم بميتات الحاج لا
 المحجج عنه وبه قال الطبري وجماعه من اصحابنا
 وانما تجب الانابه على المعنوب باستطاعه في
 الوقت لانابه الغير ما يملك اجرة مثل من يحج
 عنه فضلت عما يحتاج المعنوب مطلقاً يوم
 الاستيجار واما عدم مؤنه نفسه وبماله بعد
 لانه اذا لم يفارقهم يمكنه تحصيل مؤنتهم ولو
 بالقرض او التعرض للصدقه ويكلف الاستيجار
 باقل من اجرة مثل رضي بها الاجير كاذن للمطوع
 بل اوله ولو لم يجد الاجرة ما شئ لزمه استيجاره
 واما بوجود عدل والام يصح انابته ولو في الاجام